Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Volume 16 number 2, December 2019
ISSN: 1112-234X EISSN: 2600-6642
Pages :201-216

THE ESTABLISHMENT OF THE ALGERIAN INFRASTRUCTURE UNDER THE DEVELOPMENT PROGRAMS DURING THE PERIOD 2001 - 2016

تأسيس البنية التحتية الجزائرية في ظل البرامج التنموية

خلال الفترة 2001- 2016

***بشوتي أسماء**
جامعة البليدة 2
sama.net15@yahoo.fr
شويح محمد
جامعة البليدة 2
mchouih@yahoo.com

تاريخ الوصول: *2019/02/09* ***تاريخ القبول:*** *11/06/ 2019* ***تاريخ النشر على الانترنت:*** *06/ 01/ 2020*

ABSTRACT: This study aims to show the contribution of the various development programs for the period 2001-2016, to the establishment of the national infrastructure. For this purpose, the data for each development program were analyzed in order to examine the volume of public investment directed towards infrastructure projects. The study concluded the effective contribution of various development programs (2001-2016) in raising the level of national infrastructure.

Keywords : infrastructure, development programs, public investment.
JEL: Classification: H54.

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة مختلف البرامج التنموية للفترة 2001-2016، في تأسيس البنية التحتية الوطنية، و لأجل هذا الغرض تم تحليل البيانات المتعلقة بكل برنامج تنموي بهدف الإطلاع على حجم الاستثمار العام الموجه نحو مشاريع الهياكل القاعدية، و قد خلصت هذه الدراسة إلى المساهمة الفعالة لمختلف البرامج التنموية للفترة (2001-2016) في الرفع من مستوى البنية التحتية الوطنية.

الكلمات الرئيسية: البنية التحتية، البرامج التنموية، الاستثمار العمومي.

* المؤلف المراسل

1. مقدمة:

تعتبر البنية التحتية القاعدة الرئيسية التي تعتمد عليها الحياة الاقتصادية بمختلف نشاطاتها، وذلك لما تلعبه من دور هام في توفير المناخ الملائم للمؤسسات الاقتصادية لممارسة نشاطاتها المختلفة بكل كفاءة وفعالية، كما تساهم على المدى الطويل في تحسين مستوى الإنتاجية، تحفيز سوق العمل و زيادة الربحية، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

و من هذا المنطلق، اعتمدت الدولة الجزائرية على سياسة الإنفاق العام كخيار رئيسي للرفع من مستوى الهياكل القاعدية الوطنية في شتى المجالات كالنقل، الأشغال العمومية، الموارد المائية، الاتصالات السلكية و اللاسلكية..... وذلك من خلال إعطاء الأولوية لمشاريع البنية التحتية من حيث حجم الإنفاق الكلي، إذ يظهر هذا جليا في الفترة الممتدة ما بين 2001-2016 التي تميزت بالحجم الكبير لنفقات الاستثمار العام، و التي وجهت بنسبة كبيرة إلى تمويل مشاريع الهياكل القاعدية.

هذا الارتفاع المحسوس في الإنفاق العام يفسر بانطلاق مختلف البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2016، ابتداء من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) و البرامج الخاصة بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا و مناطق الجنوب (2006-2007) إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي (1010-2014)، و في الأخير برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019).

إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق، سوف تتم معالجة موضوع الدراسة من خلال الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة مختلف البرامج التنموية للفترة (2001-2016) في تأسيس البنية التحتية الوطنية؟

فرضية الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث، تم اقتراح الفرضية الرئيسية التالية:

ساهمت البرامج التنموية للفترة (2001-2016) إلى حد كبير في الرفع من مستوى البنية التحتية الوطنية من خلال توجيه نسبة معتبرة من حجم الاستثمار العام نحو مشاريع الهياكل القاعدية.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على عامل هام و أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لأي بلد و المتمثل في البنية التحتية القاعدية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمختلف البرامج التنموية التي تبنتها الدولة الجزائرية بهدف الارتقاء بالاقتصاد الوطني و تحريك عجلة النمو و ذلك من خلال اتخاذ مشاريع البنية التحتية أولوية قصوى لما توفره من بيئة مناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة.

حدود الدراسة: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في بلد الجزائر، أما الحدود الزمنية فتنحصر في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2016.

هيكل الدراسة: قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، حيث يتناول المحور الأول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبنية التحتية، كما يتم من خلال المحور الثاني تسليط الضوء على عملية تأسيس البنية التحتية في إطار مختلف البرامج

التنموية في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2016، أما المحور الثالث فقد خصص لعرض أهم مشاريع الهياكل القاعدية التي برمجت في الفترة (2001-2016).

2. مفاهيم عامة حول البنية التحتية:

تعتبر البنية التحتية عنصرا أساسيا في الحياة الاقتصادية لأي مؤسسة مهما كان نوع نشاطها، كما أن توفرها بالمستوى المطلوب يعد عاملا مهما للنهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية في جميع القطاعات.

1.2. تعريف البنية التحتية:

-" تعبر البنية التحتية عن مجمل المرافق العامة الضرورية والخدمات الأساسية التي تتطلبها حياة السكان من جهة، وعمليات الإنتاج الاقتصادي من جهة أخرى في منطقة معينة، وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الحياة الاقتصادية والتجارية، وتضم شبكة الطرق، النقل والموانئ والمعابر والمطارات، شبكات المياه والصرف الصحي، شبكة الكهرباء و شبكة الاتصالات". (قيمتي عفاف، 2015، ص78).

- وحسب أبحاث Hirschman & Hansen تعرف البنية التحتية على أنها "سلع وخدمات تجعل النشاط الإنتاجي ممكناً في اقتصاد معين. ونتيجة لذلك، يتم التمييز بين البنى التحتية الاجتماعية التي يتمثل دورها في حماية وتنمية رأس المال البشري (التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية) و البنى التحتية الاقتصادية التي تؤثر مباشرة على العملية الاقتصادية الإنتاجية". (Ouali Oulmakki, 2015, p 15)

ويبرز لنا من خلال هذه التعاريف أن البنية التحتية ترتكز على النقاط الثلاثة التالية:

- تنظيم مكاني في منطقة معينة.
- تتضمن جملة من المنشآت والمرافق العامة والشبكات.
- تهدف إلى خدمة السكان وتلبية احتياجاتهم من جهة و خدمة النشاط الإنتاجي من جهة أخرى.

2.2. أنواع البنية التحتية:

هناك نوعان من البنية التحتية هما: (محمد صلاح، 2015، ص8)

1.2.2. البنية التحتية الصلبة :وهي تشمل المنشآت والتجهيزات الأساسية، المباني والطرقات والتجهيزات الكهربائية والمرافق الصحية، المطارات، الموانئ، السكك الحديدية، وسائل الاتصال والإنترنيت والفاكس والبريد، نظام الصرف الصحي، إمدادات المياه الصالحة للشرب وسقي الأراضي الزراعية،... إلخ.

2.2.2. البنية التحتية المرنة :وهي تشمل الخدمات والأنظمة الأساسية وتكنولوجيا المعلومات، برامج التنمية، التدريب والتوعية والتعليم الأساسي، الشبكات السياسية والاجتماعية، القوانين والأنظمة التي

تنظم المال والاستثمار، بل والقوانين الخاصة بالعقوبات، لأن كل ذلك يدخل ضمن شبكة أساسية لتحقيق البنية التحتية، وبالتالي تشجيع الاستثمار للوصول إلى التنمية.

3.2. خصائص البنية التحتية:

إن للبنية التحتية خصائص خاصة، نذكر منها: (Serge Bernier, et Pascale Marcotte, 2010, p 7)

- تتضمن البنية التحتية على هياكل لها عمر خدمة طويل؛
- يتم تأسيسها خلال فترة طويلة الأمد نسبيا؛
- هناك القليل من البدائل لهذه الأصول على المدى القصير؛
- توفر الهياكل القاعدية إمكانية تدفق السلع و الخدمات و التي يصعب القيام بجردها؛
- أصولها مهمة جدا لأنها في المقام الأول مكملة لسلع أو خدمات أو عوامل إنتاج أخرى.

4.2 العلاقة بين البنية التحتية و التنمية الاقتصادية:

هناك إجماع واسع بين الباحثين على أن البنية التحتية تدعم و تحفز النمو والتنمية، و يمكن توضيح طبيعة العلاقة بين البنية التحتية و التنمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:

– إن الصلة بين الاقتصاد والبنية التحتية أمر بالغ الأهمية لتعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة، حيث تمثل التكلفة المرتفعة للنقل والطاقة والوصول إلى الإنترنت عائقاً رئيسياً أمام النمو الاقتصادي، إذ أن الاستثمار في الطرق يقلل من تكاليف النقل، كما أن الاستثمار في الموانئ والبنية الأساسية اللوجستية الأخرى يؤدي إلى تخفيض التكاليف المرتبطة بالتجارة ، مما يساهم في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات . (NEPAD, et African union, 2011, p 1)

– إن تطور البنية التحتية يمكن من تسهيل التبادلات التجارية، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، تشجيع تدفق الاستثمار و التجارة الداخلية مما يؤدي إلى خلق أسواق إقليمية، و كل هذا يسرع من وتيرة النمو ويحد من الفقر.(Nations Unies, 2013, p 3)

– تعتبر نماذج الاقتصاد الكلي البنية التحتية عامل إنتاج مثله مثل رأس المال و العمل، إذ تربط البنية التحتية لمنطقة معينة بمستوى إنتاجها و تعتبر هياكلها القاعدية موارد، و بالتالي أي زيادة في البنية التحتية ينتج عنها زيادة في الإنتاج مما يحقق التنمية. (Kristian Colletis, et Corinne Meunier, 2003, p 8)

3. تأسيس البنية التحتية في ظل البرامج التنموية 2001-2019:

تميزت الفترة الممتدة ما بين 2001-2016 بارتفاع نفقات الاستثمار العام، حيث قفزت المخصصات المالية من 652,5 مليار دينار جزائري سنة 2001 (يمثل 15 % من الإنتاج الداخلي الخام« PIB »)، إلى 1.482

مليار دينار جزائري سنة 2005 (يمثل 20 % من الإنتاج الداخلي الخام« PIB »)، إلى 3.114 مليار دينار جزائري سنة 2010 (يمثل 26 % من الإنتاج الداخلي الخام« PIB ») إلى 2.685 مليار دينار جزائري سنة 2014 (يمثل 14 % من الإنتاج الداخلي الخام« PIB ») ، و في الأخير إلى 1.443 مليار دينار جزائري سنة 2016 (يمثل 8.2 % من الإنتاج الداخلي الخام« PIB »)، كما يفسر هذا الارتفاع في نفقات التجهيز بانطلاق مجموعة كبيرة من البرامج التنموية مع إعطاء الأولوية لمشاريع الهياكل القاعدية.

1.3. تأسيس البنية التحتية في ظل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية و المتمثلة في سياسة الإنفاق العام، حيث بدأ هذا البرنامج سنة 2001، ليغطي الفترة ما بين 2001-2004، وقد أنشئ هذا البرنامج في الأساس من أجل دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية الداعمة للعمليات الإنتاجية و الخدماتية، كما جاء مكملا للبرامج العادية المسجلة ضمن مختلف الميزانيات السنوية للفترة 2001-2004.

1.1.3. أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية ، فأمّا الأهداف العملية فتتمثل في: إعادة تنشيط الطلب، دعم النشاطات المنشئة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، و رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية و تحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية.

وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية هي:

مكافحة الفقر، خلق مناصب شغل و تحقيق توازن جهوي. (صالحي نجية، و مخناش فتيحة، 2013، ص3)

2.1.3. معايير انتقاء المشاريع ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

حرصت السلطات العمومية على أن يعمل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على تحفيز الأنشطة الاقتصادية في مختلف مناطق الوطن بهدف خلق توازن إقليمي يسمح بدفع عملية التنمية الشاملة. و في هذا الإطار تم وضع مجموعة من المعايير يتم على أساسها انتقاء المشاريع، وتتمثل هذه المعايير في:

- استكمال الأنشطة و المشاريع التي هي قيد الإنجاز.
- اختيار المشاريع الجديدة المتماشية مع أهداف البرنامج و الجاهزة للشروع فيها.
- مدى استكمال المخططات و نضج المشاريع المطروحة.
- توفر وسائل و إمكانيات الإنجاز، خاصة المحلية منها.
- إعادة تأهيل و صيانة المنشآت القاعدية. (باشوش حميد،2011، ص48)

3.1.3. المخصصات المالية السنوية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

يتضمن هذا البرنامج غلافا ماليا قدره 2.654 مليار دينار جزائري يتوزع على مختلف القطاعات كمايلي:

الجدول رقم (2): توزيع المخصصات المالية السنوية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مختلف القطاعات

الوحدة: مليون دينار جزائري

القطاع و القطاع الفرعي	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصناعة	**10 400,0**	**9 165,0**	**13 900,0**	**0,0**	**33 465,0**
الفلاحة و الري	**158 149,0**	**203 417,6**	**176 780,0**	**131 697,0**	**670 043,6**
الفلاحة و التنمية الريفية	18 350,0	21 364,0	4 033,0	1 880,0	45 627,0
الغابات و البيئة	18 365,0	14 395,4	12 584,0	12 730,6	58 075,0
الري	121 384,0	167 641,2	160 050,0	116 886,4	565 961,6
الصيد البحري	50,0	17,0	113,0	200,0	380,0
تهيئة الإقليم	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الخدمات الإنتاجية	**11 297,3**	**21 783,0**	**16 960,0**	**17 930,0**	**67 970,3**
البريد و تكنلو الإعلام و الإتصال	6 533,7	17 565,0	11 503,0	12 225,3	47 827,0
التخزين و التوزيع	0,0	170,0	1,0	4,0	175,0
النقل	960,0	320,0	92,0	159,0	1 531,0
السياحة	140,0	30,0	12,0	8,0	190,0
الإعلام الألي	3 663,6	3 698,0	5 352,0	5 533,7	18 247,3
الهياكل الإقتصادية و الإدارية	**141 294,3**	**190 232,5**	**201 439,0**	**121 471,0**	**654 436,8**
الطرقات	63 522,0	76 255,8	77 442,0	37 697,2	254 917,0
الموانئ	9 600,0	9 551,0	10 908,0	7 652,4	37 711,4
المطارات و الأرصاد الجوية	7 401,0	10 535,0	17 562,0	15 056,0	50 554,0
السكك الحديدية	25 121,0	38 670,0	39 388,0	13 218,0	116 397,0
الهياكل الإدارية	35 650,3	55 220,7	56 139,0	47 847,4	194 857,4
التربية و التدريب	**87 423,2**	**86 050,1**	**97 126,0**	**80 437,0**	**351 036,3**
التعليم العالي و البحث العلمي	31 385,9	25 421,0	24 878,0	36 376,0	118 060,9
التربية	42 152,7	43 669,1	53 980,0	35 646,4	175 448,2
التدريب	13 884,6	16 960,0	18 268,0	8 414,6	57 527,2
الهياكل الإجتماعو ثقافية	**27 135,2**	**49 633,1**	**35 053,0**	**52 621,0**	**164 442,3**
الصحة	14 851,0	21 880,3	21 000,0	19 979,0	77 710,3
الحماية الإجتماعية و المجاهدين	1 148,5	2 142,5	2 600,0	4 099,0	9 990,0
الشباب و الرياضة	5 962,5	15 151,0	6 263,0	20 945,0	48 321,5

الثقافة	2 111,6	3 618,3	2 795,0	4 562,0	13 086,9
المعلومات	2 600,0	5 480,0	1 675,0	2 404,0	12 159,0
الشؤون الدينية	461,6	1 361,0	720,0	632,0	3 174,6
السكن	**145 642,7**	**54 542,0**	**105 574,0**	**99 898,0**	**405 656,7**
مختلف	**29 100,0**	**29 805,7**	**34 000,0**	**35 000,0**	**127 905,7**
المخططات البلدية للتنمية	**42 041,4**	**45 893,8**	**57 000,0**	**33 553,0**	**178 488,2**
مجموع الاستثمارات	**652 483,1**	**690 522,8**	**737 832,0**	**572 607,0**	**2 653 444,9**

المصدر: المديرية العامة للميزانية– وزارة المالية–

بالنظر إلى هذا الجدول و التمعن في كيفية توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مختلف القطاعات يتبين لنا حصول قطاع الهياكل الاقتصادية و الإدارية على غلاف مالي معتبر قدره 655 مليار دينار جزائري، حيث يمثل هذا المبلغ نسبة 24,6% من القيمة الإجمالية للبرنامج . مما يدل على توجيه نسبة معتبرة من الاستثمار العام نحو مشاريع الهياكل القاعدية (الطرقات، الموانئ، المطارات، السكك الحديدية، الهياكل الإدارية)، مما يعطي دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي.

2.3. تأسيس البنية التحتية في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) و البرامج الخاصة بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا و مناطق الجنوب (2006-2007) :

جاءت هذه البرامج مكملة لما سبق إقراره وتنفيذه في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث تمثل هذه البرامج مجتمعة مجموع الاستثمارات العمومية المقررة للفترة 2005-2009.

1.2.3. أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو و البرامج الخاصة بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا و مناطق الجنوب: (Ministère des finances "DGB", 2014, p 1)

يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة مابين 2005-2009 إلى تحقيق مايلي:

- امتصاص البطالة.
- تثمين الموارد البشرية.
- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
- ترويج عمليات تطوير المناطق الفلاحية.
- مواصلة الجهود لتطوير الهياكل القاعدية.

كما تهدف البرامج الخاصة للتنمية الاقتصادية للهضاب العليا و ومناطق الجنوب إلى إعادة التوازن للنمو الوطني و ذلك من خلال تخفيف الضغط الممارس على الشريط الشمالي للوطن.

2.2.3. الإجراءات المرافقة للبرنامج التكميلي لدعم النمو من أجل تحقيق التنمية :

– استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛

– تعزيز مهمة ضبط و مراقبة الدولة في إطار محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة و السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة؛

– انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة، و الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل و ترقية التنافسية؛

–مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانتفاخ العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي و المصرفي. (عبو عمر، عبو هودة، 2007، ص 10).

3.2.3. المخصصات المالية السنوية لكل من البرنامج التكميلي لدعم النمو و البرامج الخاصة بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا و مناطق الجنوب:

يتضمن هذا البرنامج غلافا ماليا قدره 13.989 مليار دينار جزائري يتوزع على مختلف القطاعات كمايلي:

الجدول رقم (3): توزيع المخصصات المالية السنوية للبرنامج التكميلي لدعم النمو و البرامج الخاصة بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا و مناطق الجنوب على مختلف القطاعات

الوحدة: مليون دينار جزائري

القطاع و القطاع الفرعي	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
الصناعة	**0,0**	**1 125,0**	**925,0**	**857,0**	**442,0**	**3 349,0**
الفلاحة و الري	**193 589,7**	**715 556,1**	**388 844,8**	**541 953,0**	**230 314,1**	**2 070 257,7**
الفلاحة و التنمية الريفية	2 532,0	15 114,5	4 920,5	868,0	5 001,0	**28 436,0**
الغابات و البيئة	13 233,2	70 015,6	22 546,1	27 653,8	39 626,1	**173 074,7**
الري	177 641,6	588 630,1	332 131,2	343 911,2	185 297,0	**1 627 611,0**
الصيد البحري	163,0	583,0	200,0	20,0	210,0	**1 176,0**
تهيئة الإقليم	20,0	41 213,0	29 047,0	169 500,0	180,0	**239 960,0**
الخدمات الإنتاجية	**36 893,0**	**62 506,8**	**49 534,5**	**31 161,9**	**22 311,7**	**202 407,8**
البريد و تكنلو إع و إت	6 984,0	12 760,3	12 650,0	9 130,0	109,9	**41 634,2**
التخزين و التوزيع	240,0	1 675,0	7 069,0	75,0	1 739,7	**10 798,7**
النقل	19 144,0	23 470,0	14 010,9	3 540,0	17 056,0	**77 220,9**
السياحة	215,0	1 438,6	220,6	14 563,0	1 875,6	**18 312,8**
الإعلام الألي	10 310,0	23 162,9	15 584,0	3 853,9	1 530,5	**54 441,3**

الهياكل الإقتص و الإدا	**675 346,2**	**2 133 748,9**	**1 274 464,3**	**601 881,3**	**1 194 549,7**	**5 879 990,4**
الطرقات	368 719,7	1 093 152,2	434 102,6	323 532,6	443 054,1	**2 662 561,2**
الموانئ	18 249,0	52 000,0	20 440,0	12 209,0	12 464,8	**115 362,8**
المطارات و الأرص الجوية	28 411,5	23 652,0	20 904,0	9 744,0	17 324,9	**100 036,4**
السكك الحديدية	170 378,0	747 354,8	613 612,0	18 924,0	553 625,0	**2 103 893,8**
الهياكل الإدارية	89 588,0	217 589,9	185 405,7	237 471,7	168 080,9	**898 136,2**
التربية و التدريب	**155 800,7**	**376 729,7**	**150 348,9**	**172 386,9**	**308 325,0**	**1 163 591,2**
التعليم العالي و البح العل	100 744,0	174 165,5	60 071,4	64 385,0	117 621,0	**516 986,9**
التربية	39 979,7	155 524,1	72 154,6	80 744,1	173 688,0	**522 090,5**
التدريب	15 077,0	47 040,1	18 122,9	27 257,8	17 016,0	**124 513,8**
الهياكل الإجتم ثقافية	**61 963,0**	**233 809,5**	**144 731,5**	**193 472,5**	**223 132,3**	**857 108,8**
الصحة	36 704,0	115 232,5	58 392,2	105 831,2	58 179,2	**374 339,1**
الحماية الإج و المجاهدين	2 390,0	9 608,0	3 475,9	2 550,0	3 500,0	**21 523,9**
الشباب و الرياضة	8 252,0	53 176,5	45 964,4	47 295,0	31 024,0	**185 711,9**
الثقافة	8 757,0	14 792,5	23 163,5	13 854,6	25 403,9	**85 971,5**
المعلومات	4 160,0	24 353,0	10 872,0	16 120,0	11 542,1	**67 047,1**
الشؤون الدينية	1 700,0	16 647,0	2 863,5	7 821,8	93 483,1	**122 515,4**
السكن	**174 783,4**	**360 162,2**	**387 583,8**	**417 720,8**	**851 586,8**	**2 191 836,9**
مختلف	**136 985,0**	**271 672,0**	**259 800,0**	**247 493,0**	**258 822,3**	**1 174 772,3**
المخط البلدية للتنمية	**46 500,0**	**114 380,0**	**111 855,0**	**82 676,6**	**89 998,6**	**445 410,2**
مجموع الإستثمارات	**1 481 861,0**	**4 269 690,2**	**2 768 087,6**	**2 289 603,0**	**3 179 482,4**	**13 988 724,2**

المصدر: المديرية العامة للميزانية– وزارة المالية–

من خلال تحليل هذه المعطيات نجد:

– بلغت المخصصات المالية للبرامج التنموية المتعلقة بالفترة (2005-2009) قيمة 13.989 مليار دينار جزائري، حيث أن هذا المبلغ أكبر بكثير مقارنة مع المخصصات المالية المتعلقة بالفترة (2001-2004) التي بلغت 2.654 مليار دينار جزائري، حيث يفسر هذا الارتفاع المحسوس في النفقات العمومية من خلال السياسة التوسعية في الإنفاق العام المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية في ظل البحبوحة المالية التي شهدتها البلاد بسبب ارتفاع أسعار البترول .

– بلغت قيمة المخصصات المالية المتعلقة بقطاع الهياكل القاعدية حوالي 5.880 مليار دينار جزائري حيث يمثل هذا المبلغ نسبة 42% من القيمة الإجمالية للبرامج التنموية للفترة 2005-2009. حيث يفسر حصول

قطاع الهياكل القاعدية على حصة الأسد من إجمالي النفقات الاستثمارية بمواصلة الجهود الرامية إلى الرفع من مستوى البنية التحتية كأولوية قصوى للنهوض بالاقتصاد الوطني.

3.3. تأسيس البنية التحتية في ظل برنامج دعم النمو الاقتصادي (1010-2014) :

استلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة مابين 2010-2014، مبلغ 14.628 مليار دينار جزائري من النفقات بهدف استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه، بالإضافة إلى إطلاق مشاريع جديدة. (حاجي فاطيمة، 2014، ص165).

1.3.3. أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي:

من أهم الأهداف المسجلة في إطار هذا البرنامج نجد (Ministère des finances "DGB", op-cit, p 1):

- مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير الهياكل القاعدية.
- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
- الترويج للعمليات التي من شأنها تطوير المناطق المتأخرة اقتصاديا.

2.3.3. المخصصات المالية السنوية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي:

يتضمن هذا البرنامج غلافا ماليا قدره 14.628 مليار دينار جزائري يتوزع على مختلف القطاعات كمايلي:

الجدول رقم (4): توزيع المخصصات المالية السنوية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي على مختلف القطاعات

الوحدة: مليون دينار جزائري

القطاع و القطاع الفرعي	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الصناعة	**1 006,0**	**15 216,0**	**17 608,4**	**8 055,1**	**3 495,5**	**45 381,0**
الفلاحة و الري	**326 751,0**	**305 499,3**	**218 184,3**	**264 425,5**	**293 034,1**	**1 407 894,2**
الفلاحة و التنمية الريفية	6 205,8	5 230,0	4 687,0	1 151,0	4 162,0	**21 435,8**
الغابات و البيئة	24 173,0	32 014,0	26 376,2	73 281,6	29 684,0	**185 528,8**
الري	233 977,2	267 634,3	186 676,1	189 699,8	258 217,6	**1 136 205,1**
الصيد البحري	1 470,0	121,0	430,0	293,0	960,5	**3 274,5**
تهيئة الإقليم	60 925,0	500,0	15,0	0,0	10,0	**61 450,0**
الخدمات الإنتاجية	**79 454,5**	**20 765,0**	**9 660,0**	**43 131,7**	**33 375,0**	**186 386,1**
البريد و تكنلو إع و إتص	1 566,0	5 815,0	1 009,1	10 305,6	14 933,0	**33 628,7**
التخزين و التوزيع	4 132,0	335,0	4 552,0	7 268,0	7 106,0	**23 393,0**
النقل	63 673,0	3 231,0	736,0	12 990,0	1 595,0	**82 225,0**

السياحة	4 023,5	1 639,0	1 187,0	740,1	6 223,0	**13 812,6**
الإعلام الألي	6 060,0	9 745,0	2 175,9	11 828,0	3 518,0	**33 326,9**
الهياكل الإقتص و الإد	**1 396 831,3**	**1 034 664,3**	**1 490 169,8**	**918 738,9**	**896 458,7**	**5 736 863,0**
الطرقات	519 876,0	554 784,3	583 146,7	251 395,8	244 024,8	**2 153 227,5**
الموانئ	32 234,0	49 214,1	28 805,0	5 146,2	5 611,0	**121 010,3**
المطارات و الأرصاد الجوية	11 430,0	3 763,0	24 436,0	25 217,0	10 278,4	**75 124,4**
السكك الحديدية	603 097,0	199 060,0	439 639,0	308 517,0	175 435,0	**1 725 748,0**
الهياكل الإدارية	230 194,3	227 842,9	414 143,1	328 462,9	461 109,5	**1 661 752,8**
التربية و التدريب	**284 068,6**	**410 764,4**	**213 110,5**	**215 709,0**	**264 372,4**	**1 388 024,9**
التعليم العالي و البحث الع	117 813,3	185 534,7	81 770,0	82 693,9	95 383,1	**563 194,9**
التربية	129 827,2	178 811,5	107 554,1	114 595,7	118 111,3	**648 899,8**
التدريب	36 428,0	46 418,2	23 786,4	18 419,5	50 878,0	**175 930,1**
الهياكل الإجتماعو ثقافية	**212 037,1**	**147 641,3**	**130 094,3**	**204 341,1**	**318 989,7**	**1 013 103,5**
الصحة	118 933,7	59 192,5	42 899,9	73 814,3	102 040,0	**396 880,4**
الحماية الإج و المجاهدين	4 611,0	739,0	2 593,5	1 410,0	3 248,6	**12 602,1**
الشباب و الرياضة	50 908,5	67 318,4	31 937,1	45 052,1	132 448,3	**327 664,4**
الثقافة	29 964,9	6 251,4	19 442,4	68 286,1	50 220,8	**174 165,6**
المعلومات	1 477,0	1 280,0	9 781,0	13 935,0	13 673,0	**40 146,0**
الشؤون الدينية	6 142,0	12 860,0	23 440,4	1 843,6	17 359,0	**61 645,0**
السكن	**440 540,4**	**1 454 644,6**	**330 894,5**	**181 025,7**	**227 038,2**	**2 634 143,3**
مختلف	**312 317,0**	**302 417,6**	**305 377,7**	**300 749,5**	**563 601,0**	**1 784 462,8**
المخط البلدية للتنمية	**60 497,0**	**73 558,0**	**120 432,4**	**92 947,3**	**84 370,0**	**431 804,6**
مجموع الإستثمارات	**3 113 502,9**	**3 765 170,5**	**2 835 531,9**	**2 229 123,7**	**2 684 734,5**	**14 628 063,5**

المصدر: المديرية العامة للميزانية– وزارة المالية–

يعد برنامج دعم النمو الاقتصادي أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل إلى 14.628 مليار دينار جزائري. وبالنظر لضخامة المبالغ المرصودة لهذا البرنامج و الموضحة في الجدول أعلاه يلفت انتباهنا قيمة المخصصات المالية المتعلقة بقطاع الهياكل القاعدية و التي وصلت إلى 5.737 مليار دينار جزائري (يمثل هذا المبلغ نسبة 39% من القيمة الإجمالية للبرنامج)، حيث يقارب هذا المبلغ القيمة المرصودة لقطاع الهياكل القاعدية للفترة السابقة (2005-2009).مما يدل على منح السلطات العمومية أهمية بالغة لهذا القطاع و المشاريع المتعلقة به، والتي تمكن من رفع أداء البنية التحتية في كامل ولايات الوطن.

4.3. تأسيس البنية التحتية في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) :

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2015-2019 ، حيث يندرج ضمن مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001- 2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) الذي دعم بالبرامج الخاصة بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا و مناطق الجنوب (2006-2007)، و في الأخير برنامج دعم النمو الاقتصادي (1010-2014).

1.4.3. المخصصات المالية السنوية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي:

يتضمن هذا البرنامج غلافا ماليا قدره 4.125 مليار دينار جزائري للسنتين الأوليتين ،يتوزع كما يلي:

الجدول رقم (5): توزيع المخصصات المالية السنوية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي على مختلف القطاعات

الوحدة: مليون دينار جزائري

القطاع و القطاع الفرعي	2015	2016	المجموع
الصناعة	**5 175,0**	**35,0**	**5 210,0**
الفلاحة و الري	**131 328,4**	**138 692,7**	**270 021,1**
الفلاحة و التنمية الريفية	68,0	6,0	**74,0**
الغابات و البيئة	5 541,2	675,8	**6 217,0**
الري	124 678,2	137 970,9	**262 649,1**
الصيد البحري	40,0	40,0	**80,0**
تهيئة الإقليم	1 001,0	0	**1 001,0**
الخدمات الإنتاجية	**27 959,9**	**14 722,7**	**42 682,6**
البريد و تكنلو الإعلام و الإتصال	12 500,0	10 427,0	**22 927,0**
التخزين و التوزيع	60,0	20,0	**80,0**
النقل	12 184,5	480,0	**12 664,5**
السياحة	316,4	81,2	**397,6**
الإعلام الألي	2 899,0	3 714,5	**6 613,5**
الهياكل الإقتصادية و الإدارية	**1 327 238,0**	**333 984,7**	**1 661 222,7**
الطرقات	227 621,9	102 198,0	**329 819,9**
الموانئ	26 651,3	862,0	**27 513,3**
المطارات و الأرصاد الجوية	39 564,3	927,0	**40 491,3**
السكك الحديدية	440 742,0	19 100,0	**459 842,0**
الهياكل الإدارية	592 658,5	210 897,7	**803 556,2**
التربية و التدريب	**147 173,3**	**64 629,1**	**211 802,4**
التعليم العالي و البحث العالي	64 100,4	32 721,8	**96 822,2**

التربية	62 661,4	19 580,3	**82 241,7**
التدريب	20 411,5	12 327,0	**32 738,5**
الهياكل الإجتماعو ثقافية	**59 694,4**	**41 363,6**	**101 058,1**
الصحة	38 870,0	19 918,1	**58 788,1**
الحماية الإجتماعية و المجاهدين	565,2	267,4	**832,6**
الشباب و الرياضة	11 491,1	6 406,4	**17 897,5**
الثقافة	7 132,9	838,1	**7 970,9**
المعلومات	392,0	2 716,0	**3 108,0**
الشؤون الدينية	1 243,3	11 217,7	**12 461,0**
السكن	**81 702,8**	**13 350,0**	**95 052,8**
مختلف	**802 336,0**	**800 000,0**	**1 602 336,0**
المخططات البلدية للتنمية	**100 000,0**	**36 000,0**	**136 000,0**
مجموع الإستثمارات	**2 682 607,9**	**1 442 777,8**	**4 125 385,7**

المصدر: المديرية العامة للميزانية– وزارة المالية–

تتميز الفترة مابين 2015-2016 باتخاذ السلطات العمومية إجراءات تقشفية حدت من مستوى الإنفاق العام مقارنة بالسنوات السابقة ،و هذا ما تؤكده قيمة المخصصات المالية المعتمدة التي انخفضت من مبلغ 2.682 مليار دينار جزائري سنة 2015 إلى مبلغ 1.443 مليار دينار جزائري سنة 2016 و يعود سبب هذه الإجراءات إلى انخفاض العوائد النفطية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الإنفاق العمومي. إن هذا الانخفاض في المبلغ الإجمالي للإنفاق العام، سوف ينعكس سلبا على استمرارية تمويل مشاريع البنية التحتية و هذا ما نلاحظه بالنظر إلى قيمة المخصصات المالية المرصودة لقطاع الهياكل القاعدية الذي انخفض من مبلغ 1.327 مليار دينار جزائري سنة 2015 إلى ما يقارب 334 مليار دينار جزائري سنة 2016 .

4. أهم مشاريع الهياكل القاعدية المبرمجة في الفترة (2001-2016):

تميزت الفترة (2001-2016) بانطلاق أهم و أكبر المشاريع المتعلقة ببناء البنية التحتية الوطنية، والتي كلفت الخزينة العمومية أموال ضخمة، و من أهمها مايلي: (Ministère des finances "DGB", op-cit, p 2-6)

1.4. الري:

- إنجاز نظام إمداد مياه الشرب بمنطقة بني هارون، مستغانم و أرزيو.
- إنجاز 6 سدود (الجزائر، الطارف، معسكر، تيزي وزو، الطارف و تبسة).
- إنجاز 2 تحويلات (تانسكسبت–الجزائر و تيزي وزو، أقبو–بجاية إنطلاقا من سد تيشي هاف) على طول 110 كم.

- إنجاز 51 محطة تنقية المياه، تطهير الجزائر الكبرى، و أشغال إعادة تهيئة واد الحراش.
- إنجاز 4 سدود (جيجل، تبسة، تيبازة، خنشلة) بحجم نظامي يصل 141,8 مليون م^3.
- ربط مصب محطات تحلية مياه البحر(الجزائر، تلمسان، عين تموشنت، وهران، مستغانم، شلف، تيبازة، بومرداس، سكيكدة، الطارف).

2.4. السكك الحديدية:

إنجاز خطوط سكك حديدية جديدة بومدفع- الجلفة (282كم)، بني منصور-بجاية (87كم)، الجلفة-الأغواط (110كم)، مشرية- البيض (130كم)، توقرت-حاسي مسعود (151كم)، رجم دموش- مشرية (140كم)، ثنية-بورج بو عريريج (157,6كم)، واد تليلات-تلمسان (130كم)، سعيدة-مولي سليسن (120كم)، سعيدة-تيارت (153كم)، عنابة-الطارف (80كم).

3.4. مترو الأنفاق:

تمديد مترو الأنفاق لولاية الجزائر (حي البحر-الحراش، بريد الجزائر-ساحة الشهداء، حي البحر-عين النعجة، الحراش-باب الزوار، عين النعجة-براقي).

4.4. ترام واي:

- إنجاز الخط فيزي-برج الكيفان-درقانة.
- إنجاز ترام واي في قسنطينة، وهران، ورقلة، سيدي بلعباس، مستغانم، سطيف، باتنة، و عنابة.

5.4. الطرقات:

إنجاز طرق وطنية (923كم)، طرق ولائية (463كم)، الطريق السيار شرق-غرب (927كم)، و 8 مداخل للطريق السيار شرق-غرب.

5. الخاتمة:

انتهجت الجزائر خلال الفترة 2001-2016 سياسة إنفاق توسعية الأولى من نوعها في تاريخ البلاد، و التي تميزت بأهمية الموارد المالية المخصصة لتطبيقها (وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، بالإضافة إلى توجيه نسبة كبيرة من الاستثمارات العمومية لبناء البنية التحتية الوطنية كأولوية قصوى بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث تم تطبيق هذه السياسة في إطار مختلف البرامج التنموية الممتدة على طول الفترة 2001-2016، و هذا ما يثبت صحة الفرضية المقترحة.

و في هذا الإطار سوف نستعرض أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

– إن تبني الحكومة لسياسة إنفاق توسعية ضمن مختلف البرامج التنموية التي بدأت منذ سنة2001، يبين رغبتها في رفع معدل النمو الاقتصادي الوطني.

– إن توجيه أكبر نسبة من الاستثمارات العمومية على طول الفترة 2001-2016 نحو مشاريع الهياكل القاعدية (الطرقات، السكك الحديدية، السدود،..)، يهدف إلى الرفع من مستوى البنية التحتية الوطنية في إطار توفير الأرضية الملائمة لنشاط المؤسسات الاقتصادية و تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي.

– تضمنت البرامج التنموية التي انطلقت منذ 2001، سلسلة من المشاريع الكبرى في جميع القطاعات لم تشهدها البلاد من قبل.

من أهم التوصيات و الاقتراحات التي خلصنا إليها من خلال بحثنا هذا نجد:

– بالنظر إلى حجم المبالغ المالية المرصودة لمشاريع الهياكل القاعدية في إطار مختلف البرامج التنموية، وجب مرافقة عملية الإنجاز برقابة صارمة بالإضافة إلى تبني نظام تقييم دوري لعملية إنجاز كل هذه المشاريع.

– بعد 16 سنة من انطلاق أول برنامج تنموي، وجب على السلطات العمومية قياس و معاينة مدى توافق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة مسبقا لكل برنامج.

– إن الهدف الرئيسي من تبني مشاريع البنية التحتية هو تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يتطلب قياس أثر هذه المشاريع على النمو الاقتصادي الوطني.

– بالنظر إلى حجم الاستثمار العام الموجه للرفع من مستوى البنية التحتية للبلاد، و في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد حاليا، نجد أن القطاع الخاص يمكن أن يلعب دورا فعالا من خلال عملية الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص في هذا المجال مما قد يحقق نتائج مبهرة.

المراجع:

1. ح.باشوش ، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية حالة: الطريق السيار شرق–غرب، مذكرة ماجيسير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 48.

2. ع.عبو و هـ.عبو ، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، التحولات السياسية و مشكلة التنمية في الجزائر: واقع و تحديات، ملتقى وطني، جامعة الشلف، 2007، ص 10.

3. ع.قميتي، الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية و أثره في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(2001-2014)، مذكرة ماجستير، جامعة الأغواط، 2015، ص 78-79.

4. ف. حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014، ص165.

5. م. صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء و التشغيل و نقل الملكية، رسالة دكتوراه، جامعة الشلف، 2015، ص 8.

6. ن.صالحي و ف.مخناش ، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي ، مؤتمر دولي، جامعة سطيف 1، 2013، ص3.

7. Bernier.S, et Marcotte.P, Les infrastructures culturelles dans la municipalité Nomenclature, recensement et état des lieux, rapport présenté au Ministère de la Culture, université du Québec à Trois-Rivières, Canada, 2010, p 7.

8. Colletis. K, et Meunier. C, Infrastructures de transport et développement économique en espace rural Quelles méthodes pour quels « effets » ? , rapport présenté au Ministère des Transports, université de savoie et INRETS, France, 2003, p 8.

9. Effort de l'Etat dans les dépenses d'investissement (2001-2014), Rapport interne, Direction générale du budget (Ministère des finances), 2014, p 1-6.

10. Nations Unis, Contribuer au développement des infrastructures pour promouvoir l'intégration économique: le rôle des secteurs public et privé, Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, Genève, 11 et 12 avril 2013, p 3.

11. NEPAD et African union, Le développement des infrastructures comme agent catalyseur de la croissance économique en Afrique, 17ème Forum pour le Partenariat avec l'Afrique, Éthiopie, 2011, p 1.

12. Oulmakki .O, Impact des infrastructures de transport sur la croissance économique : le cas du Maroc, thèse de doctorat, l'Université de Montpellier en cotutelle avec l'Université Moulay Ismail Meknès -Maroc-, France, 2015, p 15.